

الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة 1993-2017

Tax reforms in Algeria and their role in financing the general budget for the period 1993-2017

من إعداد:

ط.د مومن سميرة طالبة دكتوراه جامعة تبسة، الجزائر MOUMENE SAMIRA UNIVERSITY OF TEBESSA ALGERIA moumenesamira947@gmail.com	د. سراي صالح أستاذ محاضر ب- جامعة برج بوعريش، الجزائر SERRAI SALEH UNIVERSITY OF BOURDJ BOUARIDJ Serrai.msila@gmail.com	د. عابي وليد¹ أستاذ محاضر ب- جامعة تبسة، الجزائر ABI WALID UNIVERSITY OF TEBESSA ALGERIA walid.abi@univ-tebessa.dz
--	---	---

تاريخ النشر: 26 / 12 / 2019

تاريخ القبول: 01 / 11 / 2019

تاريخ الاستلام: 15 / 10 / 2019

الملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة موضوع دور الإصلاحات الجبائية في تمويل الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1993 – 2017. وتوصلت الدراسة الى أنه الهدف من الإصلاحات الجبائية إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، وهو ما تجسد منذ سنة 2012 نتيجة الاصلاحات المبذولة، وكذا التذبذب في أسعار البترول ما جعل الجبائية البترولية تتراجع في السنوات الأخيرة.

كما تبين أن الجبائية العادية لاتزال فعاليتها محدودة في تمويل النفقات العامة حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها 40% في تغطية النفقات العامة في أغلب فترات الدراسة، وذلك راجع إلى تنامي النفقات العامة في منذ بداية الألفية الثالثة، ومع تراجع حصيلة الجبائية البترولية سجل رصيد الموازنة عجزا مستمرا خلال السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: جبائية بترولية، جبائية عادية، نفقات عامة، موازنة عامة.

تصنيف JEL: E62 ; H62 ; H20.

Abstract :

This research paper tackles the role of fiscal reforms in financing the general budget of Algeria during the period 1993 - 2017. The study concluded that the aim of fiscal reforms is to replace ordinary taxation with petroleum taxation, which has been reflected since 2012 as a result of reforms undertaken, as well as fluctuation in oil prices. This has made petroleum collection decline in recent years.

It was also found that ordinary levies are still limited in their effectiveness in financing public expenditures, where their contribution did not exceed 40% in covering public expenditures in most of the study periods. In recent years.

Keywords: Petroleum taxation, Ordinary taxation, public expenditures, Public budget.

JEL classification codes: H20; H62; E62.

¹ د. عابي وليد، walid.abi@univ-tebessa.dz

تمهيد:

كشف الأزمة النفطية لسنة 1986 كشفت ضعف اقتصاديات العديد من الدول البترولية كالجزائر، التي تأثرت بتقلبات أسعار النفط خاصة وأن رصيد ميزانيتها يعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية. وفي هذا الإطار، فقد حتمت الظروف السائدة آنذاك على الجزائر التحول إلى اقتصاد السوق وتبني إصلاحات جوهرية لمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية التي طبعها اقتصادها بالأزمة شكلا ومضمونا حيث كان الإصلاح الجبائي أهم محاورها، فقد شهد النظام الجبائي تعديلات معمقة، رافقها إدخال تنظيمات إدارية جديدة، بهدف الوصول إلى إحلال الجباية العادية محل نظيرتها البترولية في تمويل موازنتها العامة.

ويعتد الإصلاح الجبائي كحتمية من أجل تطوير المنظومة المالية للجزائر لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتمويل عجز الموازنة العامة. الإشكالية: من خلال العرض السابق، يمكن طرح السؤال المحوري الآتي:

ما مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تمويل الموازنة العامة خلال الفترة 1993 - 2017 ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- للإصلاح الجبائي دور كبير في الرفع من الإيرادات الجبائية للجزائر.
 - تساهم الجباية البترولية بشكل كبير في إيرادات الموازنة العامة للجزائر.
 - يعتبر عجز الموازنة المسجل في السنوات الأخيرة في الجزائر نتيجة التوسع في الانفاق العام.
 - أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة الوصول إلى بعض النقاط نوجزها في الآتي:
 - إلقاء نظرة عامة على أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر منذ سنة 1993 إلى غاية سنة 2017.
 - إبراز مكانة الإيرادات الجبائية في المساهمة بالإيرادات العامة للجزائر.
 - التعرف على مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العامة.
 - دراسة وتحليل رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الإصلاحات.
- منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة وما تقتضيه، وقصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث وحيثياته، وكذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والفرضيات التي تم صياغتها، تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالدراسة، من خلال البحث المكتبي وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والمجلات، والبحوث الأكاديمية والتقارير الرسمية في شكل بيانات سنوية عن متغيرات الدراسة خلال الفترة 1993 إلى غاية 2017، وتنظيمها وتحليلها، وكذا التشريعات القانونية للجريدة الرسمية الجزائرية.

هيكل الدراسة: للإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة ثلاث محاور وهي كالآتي:

- الاصلاحات الجبائية في الجزائر من 1962-2017.
- تطور الإيرادات الجبائية للجزائر خلال الفترة (1993 – 2017)
- واقع تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العامة في الجزائر.

I- الاصلاحات الجبائية في الجزائر من 1962-2017

عرف النظام الجبائي الجزائري العديد من التعديلات، خاصة مع أواخر الثمانينات نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة 1986، بهدف تحديث وتطوير النظام الجبائي وجعله يتماشى ومقتضيات العصر من تحقيق تنمية اقتصادية ودعم ميزانية الدولة.

1. تطور النظام الجبائي الجزائري

شهد النظام الجبائي الجزائري جملة من التغييرات والتعديلات منذ الاستقلال سنة 1962، سببه الاختلالات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الوطني والعجز، وهو ما حتم على السلطات الجزائرية الشروع في إصلاحات رست بالتحول من الاقتصاد المركزي المخطط إلى الاقتصاد الحر.

1.1 النظام الجبائي الجزائري في الفترة 1962 - 1969

خلال هذه الفترة لجأت الجزائر إلى مسايرة القوانين والتشريعات الضريبية الفرنسية، وسعت إلى البحث عن إيرادات مالية جديدة لإثراء الخزينة العمومية وكان ذلك بالرفع من التعريفة الجمركية والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور، والضرائب على الرواتب المرتفعة، حيث بلغت نسبة هذه الضرائب 20% في المتوسط من إيرادات الدولة خلال فترة 1963-1969، أما نسبة حامل الضرائب الجمركية خلال نفس الفترة بلغت حوالي 8% في المتوسط من مجموع الإيرادات، كما قامت السلطات الجزائرية بفرض الضريبة الوحيدة الإجمالية على الإنتاج مع الرفع في نسب الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية وبلغت نسبتها حوالي 22.6% في المتوسط من إجمالي الإيرادات، أما الجبائية البترولية فقد انتقل مستواها من 11.91 % سنة 1963 إلى 17.9 % سنة 1969. (مختار، 2016، ص: 91)

1.2 النظام الجبائي الجزائري في فترة التخطيط 1970-1990

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو التغييرات الحاصلة في التشريع الجبائي الجزائري بإصدار مجموعة من الضرائب وإلغاء أخرى، حيث تم الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة الضريبة الوحيدة الإجمالية على الإنتاج وتعديل سلم قيمة الضرائب على الأجور والمرتبات، كما تم إلغاء الضريبة الفلاحية سنة 1976 وإحياء هذه الضريبة سنة 1984 كما سجل الرفع من معدل اقتطاع الضريبة

على الأرباح الصناعية والتجارية من 50 لسنة 1986 إلى 55 سنة 1987 لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية بانتقالها من 46.786 مليار دينار جزائري إلى 13.5 مليار دينار جزائري سنة 1986 بسبب الأزمة البترولية. (قاسي، 2014 ، ص: 09)

3.1 النظام الجبائي الجزائري في الفترة الانتقالية بعد 1991

في هذه الفترة ظهرت بوادر انهيار الاقتصاد الجزائري بسبب أزمة انهيار أسعار النفط والتي كشفت هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري خاصة فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات المالية لتمويل الاقتصاد، وما لحقها من تطورات على الساحة السياسية والاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي وهو ما حتم على السلطات الجزائرية مطلع التسعينيات الشروع في إصلاحات رست بالتحول من الاقتصاد المركزي المخطط إلى الاقتصاد الحر، حيث انبثقت عن الإصلاحات الاقتصادية إصلاحات جبائية كان لها تأثير بارز في تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل مشاريع الدولة. (بن أعمارة، 2010 ، ص: 42)

2. دوافع الإصلاح الجبائي وأهدافه

جاء الإصلاح الجبائي لأسباب عديدة أهمها: عدم فعالية وملائمة النظام الجبائي، ثقل العبء الضريبي نتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، ضعف العدالة الجبائية، عدم مرونة النظام الجبائي القديم ، الأزمة البترولية، زيادة الغش والتهرب الضريبيين، عدم فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار. وسعى الإصلاح الجبائي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي (ميلودي، 2014 ، ص: 38):

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات ، لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتسم بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة ، لتكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني .
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بان هناك حالة من عدم التوازن الجهوي وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.

- تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

- السعي لإحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية نظرا لعدم استقرار هذه الأخيرة، وخضوعها لمتغيرات خارج سيطرة السلطة وتقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية.

3. مضمون برامج الإصلاح الجبائي المطبقة في الجزائر

يرتكز مضمون الإصلاح الجبائي على استحداث ثلاث ضرائب جديدة في إطار الإصلاح التشريعي، إضافة إلى استحداث أنظمة إخضاع تتماشى مع الضرائب المستحدثة. كما خضعت الإدارة الجبائية إلى مجموعة من التغيرات حتى تتكيف مع الأنظمة والمستجدات الاقتصادية.

3.1 الضرائب المستحدثة في ظل الإصلاحات الجبائية

تم استحداث ثلاث ضرائب جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

3.1.1 الضريبة على الدخل الإجمالي: جاءت الضريبة على الدخل الإجمالي لتضع حدا للعديد من الضرائب النوعية والتكميلية والتي كانت معتمدة في النظام السابق، وأسست هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية ل 1991. حيث نصت المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي : تؤسس ضريبة سنوية على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة. وللضريبة على الدخل الإجمالي خصائص تكمن في أنها: سنوية، وحيدة، تصاعدية وشخصية، تصريحية وإجمالية.

ويتمثل الدخل الخاضع للضريبة في صافي الدخل الإجمالي السنوي الذي يحققه المكلف الطبيعي بعد طرح مختلف التكاليف والتخفيضات المسموح بها، أي تطرح الأعباء القابلة للخصم بعد تحديد الوعاء يتم حسابه وفقا لسلم تصاعدي مقسم حسب شرائح الدخل (هذا السلم غير ثابت ويتغير وفق ترتيبات ضريبية تصدر في قانون المالية مبني على معطيات اقتصادية واجتماعية تراعيها الحكومة). (بوعكاز، 2015، ص: 08 - 09). وعليه سيتم التعرض لبعض تعديلات قانون المالية، وهي كالآتي:

- تعديل سنة 1992: شهد قانون المالية التكميلي لسنة 1992 تعديلا مس الجدول التصاعدي لحساب الضريبة، حيث ارتفع الحد الأعلى الخاضع للضريبة من 718.200 دينار جزائري سابقا إلى 3.024.000 دينار جزائري، وبقيت عدد الشرائح كما كانت عليه سابقا اثني عشر شريحة، وبقيت نسب الضرائب كما هي حيث أعلى نسبة معدل ضريبة يساوي 70 %. (المرسوم التشريعي رقم 04/92، 1992)

- تعديل سنة 1994: انخفضت فيه شرائح الدخل من 12 شريحة إلى 6 شرائح، لتتخفض أعلى شريحة دخل المقررة ب 3.024.000 دينار جزائري وخاضعة لمعدل 70 % إلى 1.920.000 دينار جزائري وبمعدل 50 % كما تم تقليص المعدلات المفروضة إلى 5 معدلات إضافة إلى زيادة الحد الأدنى المعفى من الضريبة من 25.200 دينار جزائري إلى 30.000 دينار جزائري. (المرسوم التشريعي رقم 18/93، 1993)
 - تعديل سنة 1999: قانون المالية لسنة 1999 جاء بتعديلات شملت أقساط الدخل والنسب الضريبية، حيث ارتفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة من 30000 د.ج لسنة 1994 ليصل إلى 60000 دينار جزائري سنة 1999 ، كما خفض المعدل الضريبي المالي من 50 % إلى 40 % مع بقاء شريحة الدخل العليا مساوية ل 1920.000 دينار جزائري من سنة 1994 إلى سنة 1999. (القانون 12/98، 1998)
 - تعديل سنة 2003: جاء قانون المالية لسنة 2003 في مادته 14 هو الآخر بتعديلات على المادة 104 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، ومست هذه التعديلات تغيير في شرائح الدخل نحو الارتفاع، وبضغط ضريبي أقل نوعا ما، حيث ارتفع القسط الأعلى الخاضع للضريبة سابقا من 1.920.000 دينار جزائري بمعدل ضريبي 40 % إلى 3.240.000 دينار جزائري سنة 2003 مع خضوعه لنفس المعدل وجاء التعديل نتيجة تحسن إيرادات الدولة من الجباية البترولية. (القانون 11/02، 2002)
 - تعديل سنة 2008: يعد آخر قانون شهد تعديلات للجدول التصاعدي، تقلصت فيه شرائح الدخل الخاضعة للضريبة من 6 شرائح إلى 4 شرائح مع بلوغ الشريحة المعفاة من الدخل 120.000 دينار جزائري وهي ضعف الشريحة المعفاة سابقا، إذ القسط الأعلى الخاضع للضريبة انخفض هو الآخر من 1440.000 دينار جزائري بمعدل ضريبي 35 % وهو أعلى معدل ضريبي مفروض على أعلى قسط من الدخل أي أن معدلات الضريبة قد شهدت أيضا تعديلات. (القانون رقم 12/07، 2008)
 - وبموجب قانون المالية 2017 قرر الإخضاع للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، أرباح رأس المال المتاحة للمباني المبنية وغير المبنية: أرباح رأس المال تصرف للنظر للعقارات المبنية وغير المبنية تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 5 % ضريبة الاستقطاع، ولا تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي في هذا النوع أرباح رأس المال: (وزارة المالية، 2016، ص.ص: 15 - 16)
 - المحققة عند التنازل عن ملكية عقارية مرتبطة بالتعاقب للتنازل عن ملكية العقار.
 - المحققة عند التنازل على العقار من طرف المستأجر أو المأجر في عقد الايجار.
 - تخص التنازل عن عقارات مبنية وغير مبنية المجمدة والتي عقدت منذ أكثر من عشر سنوات.
- 3.1.2 الضريبة على أرباح الشركات: جاءت الضريبة على أرباح الشركات كبديل عن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ، وذلك بحكم النقائص والاختلالات التي كانت تعاني منها سابقا . حيث تم

تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 لقانون المالية لسنة 1991 "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح و المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 ، وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات". (ناصر ، 2009 ، ص: 187)

الجدول الموالي يوضح أهم تعديلات التي طرأت على ضريبة أرباح الشركات:

الجدول رقم 01: تعديلات الضريبة على أرباح الشركات من 1992 إلى آخر تعديل سنة 2015

المعدل التعديل	تعديل سنة 1992	تعديل سنة 1994	تعديل سنة 1999	تعديل (التكميلي) 2006	تعديل سنة 2008 (التكميلي)	تعديل سنة 2009 (التكميلي)	تعديل سنة 2015	تعديل سنة 2015 (تكميلي)
المعدل العادي %	42	38	30	25	25/19	25/19	23	26، 23، 19 %
المعدل المخفض	5% تفرض على الأرباح المعاد استثمارها .	5% تفرض على الأرباح المعاد استثمارها	15% تفرض على الأرباح المعاد استثمارها	12.5% تفرض على الأرباح المعاد استثمارها	ملغى	ملغى	ملغى	ملغى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات 1992، 1994، 1999، 2006، 2008، 2009، 2015.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن التخفيض للمعدل العادي هو بهدف تخفيض العبء الجبائي على المؤسسات وتشجيعها على ترقية الإنتاج ، وعليه قد سجل المعدل العادي انخفاضا متوaslًا من 42 % سنة 1992 إلى 25 % سنة 2006، وصولًا إلى معدلات ميزت بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية كمراعاة نوع وطبيعة نشاط المؤسسة، لتصل هذه المعدلات سنة 2009 إلى 19 % بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية و 19 % بالنسبة للأنشطة المختلطة إذا كان رقم أعمالها يساوي أو يفوق 50 % من رقم الأعمال الإجمالي ، و 25 % بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50 % من رقم الأعمال كما يمكن ملاحظة وجود معدلات مخفضة من 5 % لسنة 1999 إلى 12.5 % سنة 2006 إلى أن تم إلغاؤها لسنة 2008. ليتم تعديل المعدل العادي إلى 23 % وفق قانون المالية لسنة 2015 وليعاد تعديله مرة أخرى وفق قانون المالية التكميلي لنفس السنة حيث حدد ب 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع و 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار، و 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

3.1.3 الرسم على القيمة المضافة: نصت المادة 65 من قانون 36/90 المؤرخ في 1990/12/31 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991 ما يلي: يؤسس رسم على القيمة المضافة ورسم خاص على عمليات البنوك والتأمينات تسري عليه أحكام هذا الرسم. ولكن الرسم لم يدخل حيز التنفيذ إلا

بداية من 1992/04/01 نظرا لان قواعد وفصول منه لم تكتمل إلا بصدر قانون المالية لسنة 1992 ، وهو ما أتاح الفرصة لفهمه باعتباره نوعا جديدا من الضرائب غير المباشرة. (مختار، 2016، ص: 142)

منذ بدأ العمل بالرسم على القيمة المضافة سنة 1992 تم تعديل معدلاته عدة مرات ، أولها كان سنة 1995 حيث تم إلغاء المعدل المضاعف 40 %، كما تم تعديل المعدل المخفض من 13 % إلى 14 % سنة 1997 ، وتم تقليص معدلات الرسم على القيمة المضافة من 3 معدلات (7 % ، 14 % ، 21 %) إلى معدلين فقط بموجب المادتين 21 و 23 من قانون المالية لسنة 2001: (عفيف، 2014 ، ص: 142)

- المعدل العادي ونسبته 17 %، والمعدل المخفض ونسبته 7 %، ويطبق هذا المعدل على المنتجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات المبينة في المادة 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

بموجب قانون المالية 2017 تم إقرار حزمة من الرسوم الجديدة ورفع ضريبة القيمة المضافة من 7 % إلى 9 % ومن 17 % إلى 19 % مما نتج عنه زيادة شبه كاملة في أسعار المواد الأساسية واسعة الاستهلاك بحوالي 4-5 % في المتوسط في حال تمكنت الحكومة من فرض سيطرتها وإرغام التجار على احترام هوامش الربح، وقد تم تبرير رفع الرسم على القيمة المضافة بأنه سيخصص لدعم ميزانية الدولة في حدود 80 % لميزانية الدولة و 20 % لميزانية البلديات. (وزارة المالية، 2016 ، ص.ص: 26 - 27)

والى جانب رفع ضريبة القيمة المضافة ب 2 %، تم رفع أسعار البنزين والمازوت كما تم إقرار رسم منتجات بترولية بواقع 2 دينار على اللتر من المازوت و 8 دينار على اللتر من البنزين العادي و 9 دينار على البنزين دون رصاص، كما تم إقرار رسم الفعالية الطاقوية، مع فرض رسم استهلاك داخلي على المواد الكيماوية والسيارات الفاخرة بمعدل 30 % ، كما تقرر أيضا رفع الرسم على المشروبات الكحولية والجمعة ب 10 % ، كما تم خفض فوتره الكهرباء لسكان الجنوب بنسبة 65 % للأسر والفلاحين و 25 % بالنسبة للقطاع الصناعي والنشاطات الاقتصادية، تقرر أيضا بموجب القانون رفع رسم الإقبال على الانترنت من 5 إلى 19 % ، وهو قرار يتعارض مع سعي الحكومة لتطوير الاقتصاد الرقمي باستحداثها لوزارة كاملة مكلفة بالاقتصاد الرقمي. (وزارة المالية، 2016 ، ص: 27 - 28) .

والجدول الموالي يوضح تفاصيل تعديلات معدلات الرسم على القيمة المضافة.

الجدول رقم 02: تعديلات معدل الرسم على القيمة المضافة من سنة 1992 إلى آخر تعديل 2017

المعدل / التعديل	المعدل العادي %	المعدل المخفض الخاص %	المعدل المخفض %
تعديل قانون المالية ل سنة 1992	21	7	13
تعديل قانون المالية ل سنة 1995	21	7	13
تعديل قانون المالية ل سنة 1997	21	7	14
تعديل قانون المالية ل سنة 2001	17	7	ملغى
تعديل قانون المالية لسنة 2017	19	9	ملغى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: قوانين المالية لسنوات 1992، 1995، 1997، 2001، 2017.

3.2 أنظمة الإخضاع الجبائي في ظل الإصلاحات

وتتضمن ثلاث أنظمة، وهي: (قاسي، 2014، ص.ص: 26-27)

3.1.2 الضريبة الجزافية الوحيدة: تم استحداثها بموجب المادة الثانية من قانون المالية لسنة 2007 يحدد رقم الأعمال ولسنتين متتاليتين الربح الخاضع للضريبة تحديدا جزافيا بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا رئيسيا يتمثل في بيع السلع والمواد واللوازم الموجهة للاستهلاك في عين المكان أو توفير السكن وباقي النشاطات إذا تعلق الأمر بغيرهم كما يتعين على الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة مسك سجلات النفقات والإيرادات وترسل الإدارة الجبائية للخاضع تبليغا تبين فيه رقم الأعمال الخاضع للضريبة والعناصر المعتمدة لتحديد رقم أعمالهم من جهة أخرى.

3.2.2 النظام الحقيقي: لتحديد الربح الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي بطريقة النظام الحقيقي بالنسبة للأشخاص الذين يكون رقم أعمالهم 30 مليون دينار جزائري سنويا يترتب عليه مسك محاسبة كاملة طبقا للقوانين المعمول بها واستظهارها عند الحاجة أو الطلب من طرف إدارة الضرائب في هذا النظام يصرح المكلف بنفسه شهريا أرقام أعماله إلى إدارة الضرائب باعتباره يمسك محاسبة كاملة.

3.2.3 النظام الحقيقي المبسط: هو نظام جبائي تم استحداثه في قانون المالية 2010 ويخضع له الأشخاص الذين يتراوح رقم أعمالهم بين 10 ملايين دينار جزائري إلى 30 مليون دينار جزائري ويقوم المدينون بتصريحاتهم كل 3 أشهر عن طريق وثيقة G50 لكافة الضرائب والرسوم الخاضعة بالثلاثي وهم ملزمون بمسك محاسبة مبسطة ويصرحون بها قبل 1 ماي من كل سنة الموالية لسنة النشاط .

3.3 الإطار التنظيمي للإصلاح الجبائي

تركز جهود إصلاح الإدارة الجبائية حول المحاور التالية: (قدوري، 2010، ص.ص: 111-113)

3.3.1 النظام الحقيقي المبسط: سعت الإصلاحات الجبائية إلى الرفع من كفاءة التسيير من خلال:

- تقسيم العمل على المستوى المركزي: بغية التخلص من سوء التسيير الذي عرفته المديرية العامة للضرائب تم إعادة تنظيمها على المستوى الداخلي وذلك بإحداث خمسة مديريات في المادة 05 من المرسوم التنفيذي 210-92 المؤرخ في 1999/05/23 والمتمثلة في: مديرية الدراسات والتشريع الجبائي، مديرية العمليات الجبائية، مديرية المنازعات، مديرية الإدارة والوسائل، مديرية التنظيم والإعلام الآلي.
- التخلص من مركزية التسيير في تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية: تم تحديد وتقسيم المهام الجبائية بين المكونات الخارجية وقد حددت هذه المكونات بنص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 60-91 المؤرخ في 1991/02/23 والمتمثلة في مديريات جهوية للضرائب، مديريات ولائية

للضرائب، مفتشيات الضرائب، قباضات الضرائب، وقد تم إضافة مكونين رئيسيين بناء على المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 في نص مادته الثانية وهما: مصالح جهوية للبحث والمراجعات، مديرية كبريات المؤسسات.

3. 2.3 تحسين وتوقية الموارد البشرية: من خلال زيادة عدد الموظفين في الإدارة الجبائية وتحسين تأطير موظفي الإدارة الجبائية وكذا إدخال المعلوماتية في مصالح الإدارة الجبائية.

3. 3.3 عصنة الإدارة الجبائية: تم تبني مشروع إصلاح طموح من خلال استحداث هيئات جبائية تتناسب مع فئات المكلفين الخاضعين للضريبة بغية تبسيط الإجراءات على المكلفين والرفع من المردودية الجبائية للإدارة، والمشاريع التي تم الانطلاق فيها رسميا كما يلي: (قاسي، 2014، ص: 43)

- مراكز الضرائب: أعلن بتاريخ 2001/09/19 يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي وينظم مركز الضرائب في ثلاث مصالح رئيسية تتمثل في (المصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، المصلحة الرئيسية للمنازعات) وقباضة.

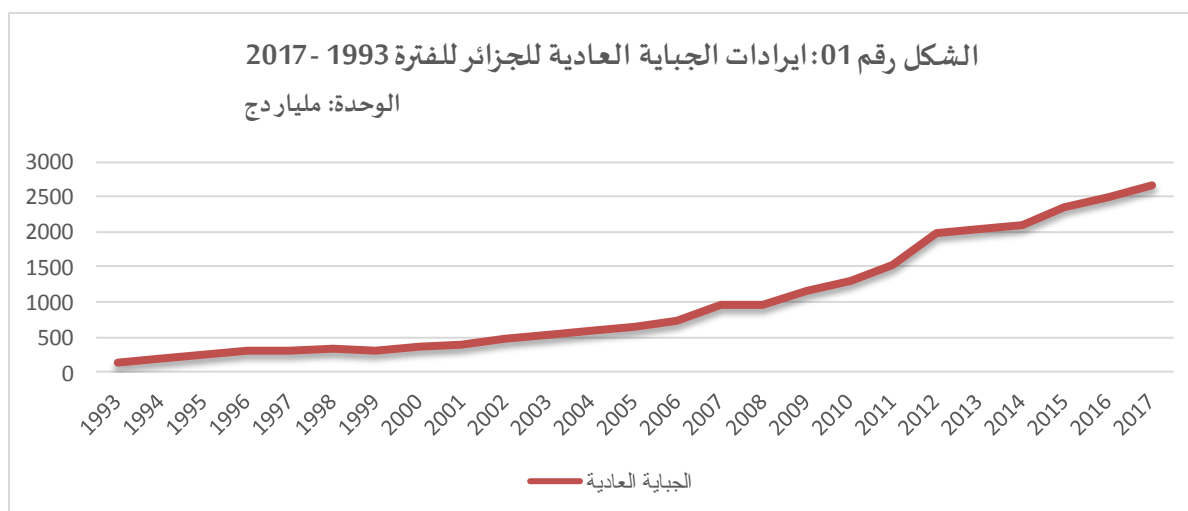
- المركز الجوازي للضرائب: تقوم بتسيير ملفات صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة.
- مديرية كبريات المؤسسات: لها مجموعة صلاحيات على المستوى الوطني ومكلفة بتسيير كل المهام مع الوعاء، التحصيل، الرقابة، والمنازعات وتتكفل هذه جبائيا ب: الشركات العاملة في ميدان المحروقات: والمسيرة بمقتضى القانون 14/86 والمؤرخ في 19 أوت 1986 وكذا الشركات التي يتجاوز رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري والشركات الأجنبية.

II- تطور الإيرادات الجبائية للجزائر خلال الفترة (1993 – 2017)

تشكل موارد الخزينة العمومية أساسا من الجبائية العادية والجبائية البترولية، حيث حظيت كل من الجبائية البترولية والعادية العديد من الإصلاحات بغرض زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية. وفيما يلي نتطرق إلى تطور حصيلة الإيرادات الجبائية للجزائر خلال فترة الإصلاحات الجبائية.

1. تطور حصيلة الجبائية العادية للفترة (1993- 2017)

شهدت الجبائية العادية في الجزائر منذ سنة 1993 والتي تزامنت مع فترة الإصلاحات الجبائية تازيدا مستمرا في حصيلة الإيرادات الجبائية العادية. والشكل الموالي يوضح تطور حصيلة إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة 1993 – 2017.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

من خلال قراءة بيانات الشكل رقم (01) يتضح أن حصيلة الجبائية العادية إرتفعت من حوالي 122 مليار دج سنة 1993 إلى حوالي 2663 مليار دج سنة 2017، ويرجع ذلك إلى جملة من الاصلاحات المتخذة، والتي انعكست إيجابا في تسجيل معدلات نمو متزايدة للحصيلة الجبائية.

وتتشكل الجبائية العادية أساسا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب على رقم الأعمال، إضافة إلى الرسوم الجمركية والتي لقيت تعديلات جبائية كل فترة، والجدول الموالي يوضح تطور حصيلة مكونات الجبائية العادية للفترة 1993 - 2017.

الجدول رقم 03: تطور حصيلة مكونات الجبائية العادية للفترة 2004-2017

الوحدة: مليار دج

	الضريبة على الدخل الإجمالي	الضريبة على أرباح الشركات	الرسم على القيمة المضافة	الضرائب الجمركية	حقوق الطابع والتسجيل	إيرادات الجبائية العادية
2004	77,4	70,6	274,0	138,84	19,59	580,41
2005	85,6	82,5	308,7	143,89	19,62	640,47
2006	96,1	145,1	341,3	114,85	23,54	720,88
2007	124,9	133,2	347,5	133,13	28,13	766,75
2008	155,5	176,0	435,2	164,88	33,62	965,29
2009	183,6	278,5	478,5	170,23	35,81	1146,61
2010	244,8	316,9	514,7	181,86	39,65	1297,94
2011	382,6	302,1	572,6	222,62	45,19	1527,1
2012	552,5	309,8	652,0	338,21	56,09	1984,3
2013	494,4	328,7	741,6	403,77	62,52	2031,02
2014	531,9	349,3	768,5	370,91	70,77	2091,45
2015	596,5	438,0	824,3	411,2	84,7	2354,7
2016	635,1	474,1	887,8	389,4	95,8	2482,2
2017	705,1	531,0	976,0	356,0	95,0	2663,1

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: تقارير بنك الجزائر سنوات 2004 - 2017 .

يتضح من خلال قراءة الجدول رقم (03) أن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي قد ارتفعت من 77.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 إلى 705.1 مليار دينار جزائري سنة 2017 حيث تفوق نسبة

مساهمتها في الإيرادات الجبائية العادية منذ سنة 2011 نسبة 25%، ويعزى السبب وراء الزيادة إلى التعديلات والتغييرات التي مست الأوعية الضريبية ومصادر الدخل الخاضعة للضريبة.

بينما حصيلة الضريبة على أرباح الشركات عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض فقد تزايدت نسب مساهمتها في الجباية العادية من 12.16 % سنة 2004 إلى 20.12 % سنة 2006 لتشهد انخفاضا إلى غاية سنة 2008 ثم تعاود الارتفاع إلى 24.41 % سنة 2010 وهي أعلى نسبة لها، لتنخفض نسبة مساهمتها إلى ما دون 20%، حيث استقرت عند 531 مليار دج سنة 2017، ويرجع التذبذب في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات إلى انخفاض الضغط الجبائي وزيادة الإعفاءات المشجعة لبعض المؤسسات والأنشطة.

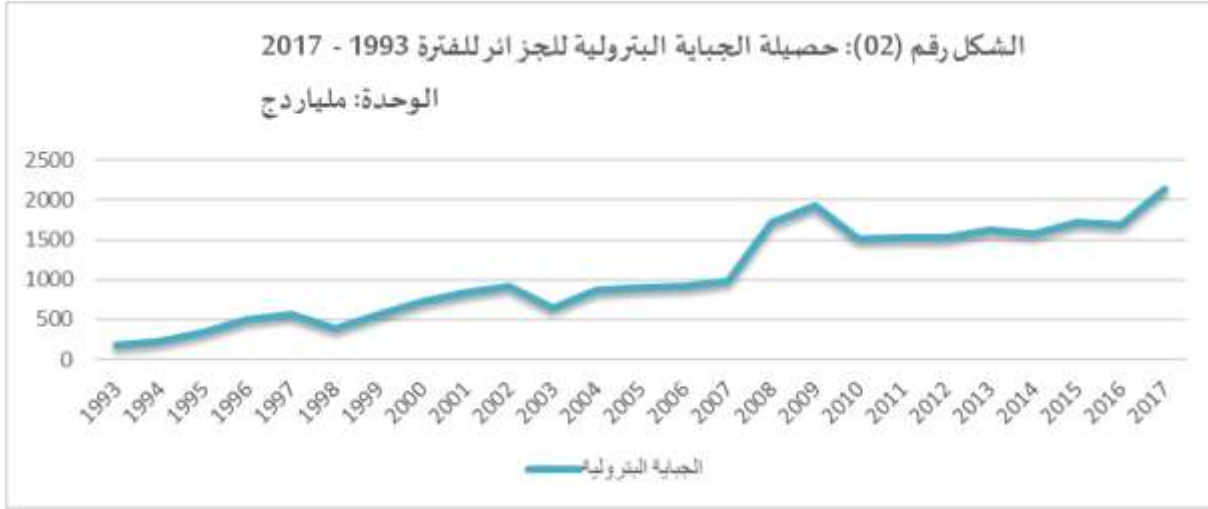
كما أن مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجباية العادية فاقت 41% فترة 2004-2009 %، لتنخفض منذ سنة 2010 إلى ما دون 40%، حيث سجلت سنة 2017 ما نسبته 36% وإيرادات بلغت 976 مليار دج. ومع ذلك تعتبر مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجباية العادية، وذلك راجع إلى عدم إمكانية التهرب الضريبي كون الرسم يعتمد على أسلوب الرقابة الذاتية في عمليات الربط والتحصيل .

كما يوضح الجدول أن نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الجباية العادية شهدت تذبذبا هي الأخرى، فقد عرفت فترة 2004-2010 انخفاضا من 23.92 % إلى 14.01 %، وهذا الانخفاض مرده أن الزيادة في قيمة الضرائب الجمركية لم تتناسب مع الزيادة في الجباية العادية لتشهد فترة 2012 - 2017 تحسنا ملحوظا، ثم تعاود الانخفاض إلى 13.36 % سنة 2017 وهي أدنى نسبة مساهمة حيث بلغت قيمة 356 مليار دج ، في حين أن مساهمة حقوق الطابع والتسجيل في الجباية لم تتجاوز 4. %.

2. تطور حصيلة الجباية البترولية للفترة (1993- 2017)

حظيت الجباية البترولية بتعديلات وإصلاحات جبائية، من أهمها صدور قانون جديد لقطاع المحروقات رقم 07/05 يهدف إلى إعطاء اهتمام خاص بالإطار التشريعي والقانوني لأنشطة البحث والاستغلال، تلاه إصدار أمر رئاسي سنة 2006 وقانون معدل ومتمم سنة 2013 لاستدراك النقائص الموجودة في القانون 07/05، ومن الضرائب والرسوم في المجال النفطي والتي تطبق على نشاطات البحث والاستغلال: رسم مسحي سنوي وإتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، ورسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة وضريبة تكميلية على الناتج، الرسم على الأرباح الاستثنائية، الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال.(شاوش، 2013 ، ص: 56)

والشكل الموالي يبين تطور قيمة الجباية البترولية للجزائر خلال الفترة 1993 – 2017.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الملحق رقم 01

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن حصيلة الجبائية البترولية شهدت تذبذا في قيمة الإيرادات، ذلك لارتباطها الوثيق بسعر البترول، حيث أنه منذ سنة 1993 شهدت الجبائية البترولية ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 1997 مستفيدة من تحسن أسعار البترول، لكن في سنة 1998 سجلت إنخفاض حاد حيث انخفضت من 565 مليار دج سنة 1997 إلى حوالي 379 مليار دج نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 11 دولار، لتسجل بعد ذلك ارتفاع مستمرا إلى غاية سنة 2009 أين سجلت حوالي 1927 مليار دينار جزائري لارتفاع أسعار النفط أين تجاوز سعر البترول 100 دولار، وبسبب تداعيات الأزمة المالية سجلت الجبائية البترولية انخفاض حاد بنسبة حوالي 20% سنة 2010 أين بلغت حوالي 1501 مليار دج لتسجل بعد ذلك إرتفاع إلى غاية سنة 2017، باستثناء سنة 2014 أين إنخفضت من حوالي 1615 مليار دج سنة 2013 إلى 1578 مليار دج سنة 2014 نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات إلى ما دون 50 دولار، واستقرت الجبائية البترولية عند حدود 2127 مليار دج نتيجة تحسن سعر البترول أين سجل حوالي 53 دولار، مقارنة بسنة 2016 أين سجل سعر البترول حوالي 45 دولار.

يرجع الفضل في التحسن المسجل في الإيرادات الجبائية خلال أغلب فترات الدراسة إلى إرتفاع أسعار البترول، وكذا إلى جملة الاصلاحات التي تبنتها الدولة في جانب تحصيل الإيرادات الجبائية.

3. مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات العامة للفترة (1993- 2017)

تعتبر الإيرادات الجبائية من بين الإيرادات السيادية الهامة في ميزانية الدولة، والتي تساهم بنسبة كبيرة في جانب الإيرادات العامة، ومن خلال الملحق رقم (01) نلاحظ أن الإيرادات العامة في تزايد مستمر حيث إنتقلت من 314 مليار دج سنة 1993 إلى 5190 مليار دج سنة 2008 مستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات التي ساهمت بشكل مباشر في زيادة حصيلة الجبائية البترولية، وكذا مساهمة صندوق ضبط الإيرادات والذي ساهم في سنة 2008 بحوالي 2288 مليار دج، لتنخفض

مساهمته في جانب الإيرادات سنة 2009 إلى حوالي 400 مليار دج نتيجة تداعيات الأزمة العالمية والتي أثرت على تراجع إيرادات المحروقات. (بنك الجزائر، 2011، ص: 211)

لترتفع بعد ذلك الإيرادات العامة للجزائر أين بلغت سنة 2012 حوالي 6339 مليار دج نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، لتتراجع فيما بعد الإيرادات العامة إلى 5110 مليار دج سنة 2016 نتيجة تداعيات انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2014، لترتفع سنة 2017 إلى 6132 مليار دج نتيجة التحسن الملحوظ في أسعار المحروقات أين تجاوز حاجز 50 دولار، وكذا ارتفاع المداخيل غير الجبائية أين سجلت حوالي 1147 مليار دج سنة 2017. (بنك الجزائر، 2018، ص: 144)

كما يلاحظ أن الإيرادات الجبائية تمتاز بالتبعية المطلقة لتقلبات أسعار البترول، كما أن تحسن الجبائية العادية خلال هذه الفترة أضفى مرونة على الإيرادات الجبائية الكلية والإيرادات العامة بفضل الإصلاحات الجبائية التي اعتمدها الجزائر. ولمعرفة مساهمة كل من الجبائية البترولية والجبائية العادية في الإيرادات العامة للجزائر خلال فترة الإصلاحات، نوضح ذلك في الشكل الموالي.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الملحق 1

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة بنسبة في المتوسط بلغت حوالي 66.25%، مما يبين الأهمية البالغة للإيرادات الجبائية في تمويل الموازنة العامة. وتساهم الجبائية العادية في جانب الإيرادات العامة بنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة بحوالي 32.24%، بينما الجبائية البترولية فنسبة مساهمتها بمتوسط 34% خلال فترة الدراسة، حيث ترتبط نسبة مساهمة الجبائية البترولية في جانب الإيرادات الجبائية بالتغير في أسعار البترول، مما له الأثر البالغ في تمويل الإيرادات الجبائية في حال الارتفاع والانخفاض.

تتقارب إيرادات الجبائية البترولية والجبائية العادية أحيانا وتباعدها أحيانا أخرى ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجبائية البترولية عن الجبائية العادية فترة 1993-2011، في حين يلاحظ ارتفاع الجبائية

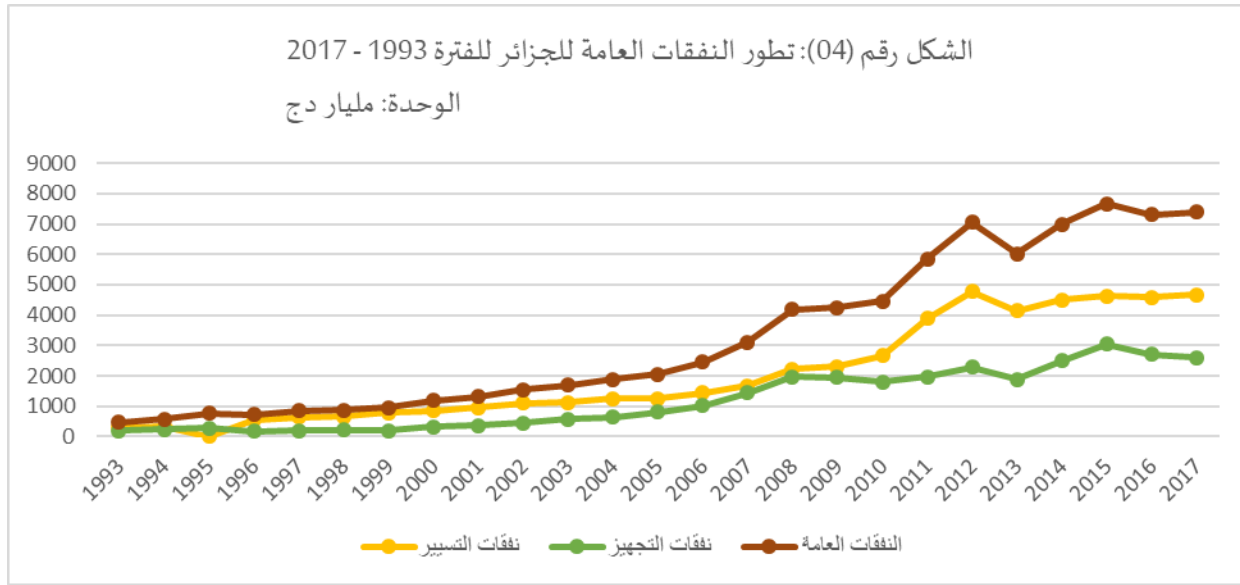
العادية عن الجباية البترولية في الفترة 2012-2017. وذلك راجع بالأساس إلى الاصلاحات التي مست الجباية العادية، والتي ساهمت في شكل كبير في زيادة إيرادات الجباية العادية.

III- واقع تمويل الإيرادات الجبائية للنفقات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات الجبائية في الجزائر من بين الإيرادات الهامة في ميزانية الدولة، والتي وهي تغطي بنسبة كبيرة للنفقات العامة، وفيما يلي نتطرق إلى واقع النفقات العامة في الجزائر، وكذا نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات، وكذا رصد الموازنة العامة للجزائر خلال فترة الدراسة.

1. تطور النفقات العامة في الجزائر

إن ما يُميّز الاقتصاد الجزائري هو ظاهرة التزايد المستمر للنفقات والتي تُصنّف إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز، فالأولى مخصّصة لسير أجهزة الدولة الإدارية من أجور للموظفين ومصاريف صيانة البيانات، أما نفقات التجهيز فهي مخصّصة للخطط التنموية للدولة. وعليه، فكلتا النوعين تكتسي أهمية بالغة. والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الملحق رقم 01.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النفقات العامة شهدت ارتفاعاً مستمرا في أغلب فترات الدراسة، حيث إرتفعت من 427 مليار دج سنة 1993، إلى 7389 مليار دج سنة 2017، وهي أعلى قيمة للنفقات رغم الأزمة البترولية. أما من حيث تقسيمات النفقات العامة نجد أن نفقات التسيير عرفت تزايدا ملحوظا في أغلب فترات الدراسة، حيث انتقلت من 291.417 مليار دج سنة 1993 إلى 4677.2 مليار دج سنة 2017، والسبب في ذلك الزيادات في الأجور لمختلف القطاعات.

أما نفقات التجهيز فقد شهدت فترة 1993 إلى غاية سنة 1999 تذبذبا واضحا في قيمة نفقات التجهيز، نتيجة الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد، لترتفع خلال الفترة 2000 إلى غاية 2015 من 322

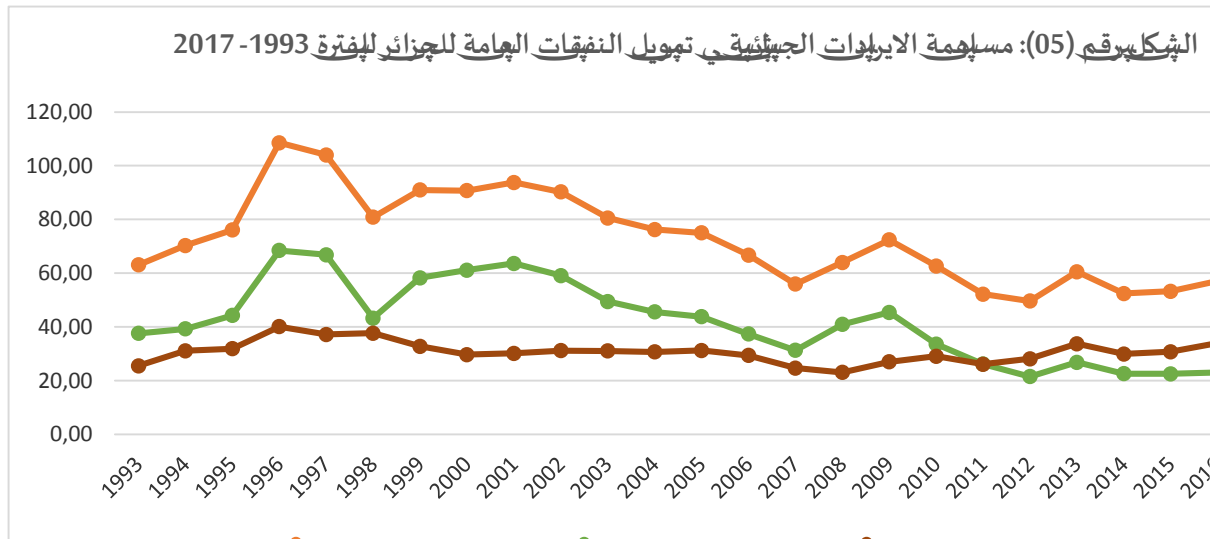
مليار.د.ج إلى 3039 مليار.د.ج سنة 2015، حيث نتج هذا الارتفاع القوي في نفقات التجهيز أساسا عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن، أما نفقات قطاع المناجم والطاقة التي انتقلت من 2.9 مليار دينار في 2013 إلى 111.7 مليار دينار في 2014، مما يبين التوسع في الاستثمار في قطاع المناجم والطاقة. (بنك الجزائر، 2016، ص.ص: 82-83)

وخلال سنتي 2016 و 2017 عرفت نفقات التجهيز إنخفاضا من 2712 مليار.د.ج إلى 2605 مليار.د.ج سنة 2016، وذلك راجع إلى تداعيات انخفاض أسعار المحروقات مما انعكس على تجميد العديد من المشاريع، وتبني سياسة ترشيد النفقات العامة.

الملاحظ أنه وخلال فترة الإصلاحات الجبائية رافق ذلك توسع كبير في النفقات العامة بشقيها (نفقات التشغيل و التجهيز)، ورغم تبني سياسات تقشفية منذ سنة 2014 إلا أن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر، وهو ما يؤثر على وضعية الميزانية العامة للجزائر.

2. الأهمية النسبية للإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة

الشكل الموالي يوضح تطور نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الملحق رقم (01)

يتضح من خلال الشكل رقم (05) أن نسب تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة عرفت نسب معتبرة فاقت 60% في فترة 1993-1995، لتشهد ارتفاعا فاق 100% فترتي 1996 و 1997 حيث غطت فيهما الإنفاق الحكومي بالكامل نتيجة الارتفاع في إيرادات الجبائية البترولية، وسرعان ما انخفضت إلى 88.80% سنة 1998 للتجاوز حاجز 90% خلال الفترة 1999 إلى غاية سنة 2001 وتعاود الانخفاض فترة 2002-2012، حيث سجلت أدنى نسبة تغطية تقدر بـ 49.63% سنة 2012، ويرجع هذا الانخفاض إلى زيادة حجم الإنفاق العام عن حجم زيادة الإيرادات الجبائية بينما شهدت فترة

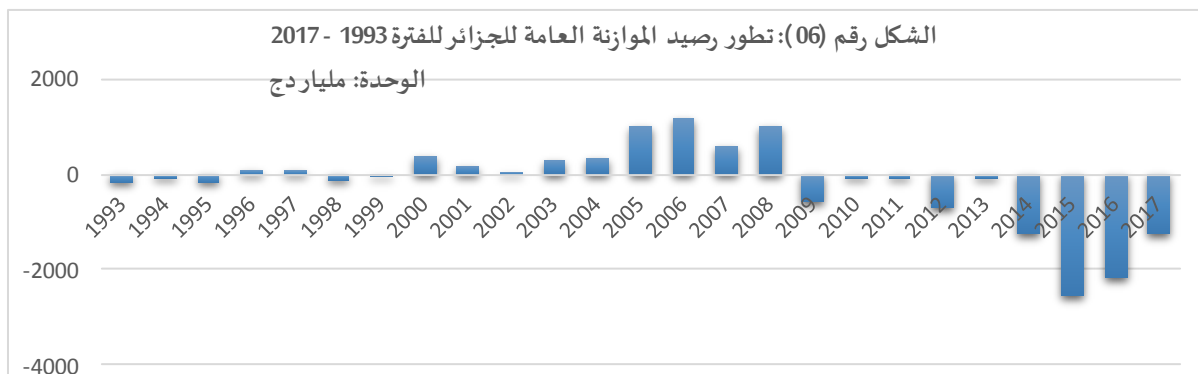
2014-2017 ارتفاعا من 52.44 % إلى 64.38% وقد بلغ متوسط التغطية لفترة 1993-2017 نسبة 63% وما تجدر الإشارة إليه هو أن نسب التغطية المرتفعة للنفقات العامة مرده الاعتماد على الجباية البترولية كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على المحروقات بدرجة أكبر.

كما يتضح من خلال الشكل أيضا هيمنة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة، حيث فاقت نسب تغطية الجباية العادية ماعدا السنوات من 2012 الى غاية 2016 أين فاقت حصيلة الجباية العادية حصيلة الجباية البترولية، وعليه فإن نسب تغطية كل منهما كانت مقبولة، حيث سجلت الجباية البترولية خلال فترة الدراسة كمتوسط 32.61%، بينما سجلت الجباية العادية نسبة مساهمة بلغت حوالي 30.38%.

بالإمكان تغطية النفقات العامة كاملة بالإيرادات الجبائية مستقبلا، وذلك بمواصلة الإصلاحات للجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية خاصة وأن هذه الأخيرة غير مستقرة وتخضع لقاعدة السوق ولأسعار البترول فتتأثر بانخفاضه وارتفاعه.

3. الميزانية العامة للجزائر

تعتبر الميزانية العامة من بين الأدوات التي تبين وضعية الاقتصاد لأي بلد، حيث في حالة وجود فائض في الميزانية يستخدم لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم، ويقتضي هذا رفع معدلات الاقتطاع، الشيء الذي يقلل من الدافعية نحو زيادة الإنتاج لدى المؤسسة الاقتصادية مما يحد من نشاطها ويقلل من استثمارها، وبالعكس تلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز في حالة الكساد. وباعتبار الجباية البترولية أهم ركائز الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي تموله المحروقات بدرجة أكبر خلافا للمواد العادية التي تعتبر ضعيفة ولا تتناسب مع وتيرة النشاط الاقتصادي، فإن الميزانية العامة تكبدت اختلالا جراء الأزمة النفطية لسنة 1986 صاحبه تراكم المديونية الخارجية ما ألزم الدولة بضرورة القيام بإصلاحات جبائية سنة 1992. والشكل الموالي يوضح تطور رصيد الميزانية العامة.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الملحق 1

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن فترة 1993-1995 عرفت عجزا ماليا نتيجة للتوسع في الإنفاق وتدهور أسعار البترول وتفاقم حجم خدمة الدين الخارجي ، بينما شهدت سنتي 1996 و 1997 فوائض مالية نتيجة لتحسن أسعار النفط وتقليص حجم الإنفاق وتوسيع دائرة الاقتطاعات الجبائية مثل : نطاق الرسم على القيمة المضافة، وإصلاح هيكل الرسوم الجمركية، لكن سرعان ما عرفت الميزانية عودة إلى الاختلال سنتي 1998 و 1999 بقيمة 101.228 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 3.57 % من الناتج الداخلي الخام، و 11.19 مليار دينار جزائري أي بنسبة 0.34 % من الناتج الداخلي الخام، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط وعدم مواكبة الجبائية العادية لتزايد النفقات العامة، لتشهد فترة 2000-2008 رصيда ميزانيا موجبا ويعود لانتعاش أسعار البترول وللتحسن الملحوظ للجبائية العادية بفضل الإصلاحات الجبائية، ومن أبرزها عصرنة الإدارة الجبائية التي أدخلت مؤسسات جديدة أهمها: مديرية كبريات المؤسسات. (درواسي، 2006، ص: 400)

في سنة 2009 سجل رصيـد الموازنة عجز قدر بحوالي 570.3 مليار د.ج، والذي مرّده انخفاض الطلب العالمي على النفط وما أدى إلى انخفاض أسعارها الذي أثر على الإيرادات الجبائية البترولية، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي انجّز عنها ركودا اقتصاديا مسّ معظم دول العالم، فقد انخفضت الإيرادات العامة للجزائر سنة 2009 إلى 3676 مليار دينار جزائري بعد أن كانت 5190.5 مليار دينار جزائري سنة 2008.

بينما عرفت سنتي 2010 و 2011 انخفاض العجز الموازني إلى 74 مليار دينار جزائري و 63.5 مليار دينار جزائري على التوالي وهذا مرّده الارتفاع المحسوس لأسعار النفط، في حين ارتفع العجز الموازني سنة 2012 إلى 718.9 مليار دينار جزائري جراء الارتفاع الكبير في الإنفاق العام، وقد ارتفع من 5853.6 مليار دينار جزائري إلى 7058.2 مليار دينار جزائري، وعليه فقد قُدّر العجز سنة 2012 بـ 4.46 % من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي، بينما انخفض العجز سنة 2013 إلى 66.5 مليار دينار جزائري، لكن سرعان ما ارتفع بشكل كبير سنة 2014 حيث قُدّر بـ 1257.3 مليار دينار جزائري أي عجز بنسبة 7.09 % من الناتج الداخلي الإجمالي، لتواصل الإيرادات في الانخفاض في سنة 2015 مع ارتفاع حجم النفقات حيث بلغ حجم العجز 2553.2 مليار دج وبنسبة عجز قدرت بـ 15.38 % من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى استمرار انخفاض أسعار البترول في نفس السنة واستمرار بقاء السعر عند أدنى مستوياته إلى غاية 2017.

كما عرفت سنتي 2016 و 2017 انخفاض عجز الموازنة نتيجة التحسن الملحوظ في أسعار المحروقات والذي تجاوز حاجز 53 دولار سنة 2017، وكذا انخفاض النفقات العامة لسنة 2016،

وارتفاع طفيف سنة 2017 نتيجة تجميد العديد من المشاريع وتبني سياسات تقشفية بهدف ترشيد النفقات وتحقيق التوازن في الموازنة العامة.

العجز المسجل في رصيد الموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة إلى الارتباط الوثيق للايرادات العامة بأسعار المحروقات، والتي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية والمتعلقة بأسعار المحروقات على وجه الخصوص، لكون إيرادات الميزانية تعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية في الجزائر. وكذا زيادة النفقات العامة للدولة خاصة نفقات التسيير بمعدلات عالية ومتزايدة. (صرامة وقجاتي، 2017، ص: 315) ومما سبق يتضح أن فترة 2012-2017 رغم أن الجبائية العادية فاقت الجبائية البترولية كمحاولة لإحلالها محل الأخيرة، إلا أنها لم تواكب التزايد المستمر للنفقات العامة، وعليه فقد بقي رصيد الميزانية يعاني عجزا ولكن تبقى الآمال موضوعة بإمكانية تغطية النفقات العامة كاملة بالإيرادات الجبائية مستقبلا، وذلك باستمرار الإصلاحات للجبائية العادية.

IV- الخاتمة

يعتبر الاصلاح الجبائي في الجزائر ضرورة وحتمية لمواكبة التغيرات الحاصلة نتيجة لجملة من المشاكل والأسباب، والإصلاحات التي قامت بها الجزائر عملت على إحلال تفوق الجبائية العادية على الجبائية البترولية منذ سنة 2012، كون أن إيرادات الجبائية البترولية تبقى عرضة للتغيرات الحاصلة في أسعار البترول. ومن خلال الدراسة تبين أنه ورغم الاصلاحات والجهود المبذولة بهدف الرفع من حصيلة الإيرادات الجبائية إلا أن رصيد الموازنة العامة سجل عجزاً منذ سنة 2012، وذلك راجع إلى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، والذي يبقى عرضة للتغيرات، وكذا تنامي ظاهرة التوسع في الانفاق العام، وبالتالي عجز الإيرادات العامة في تمويل النفقات.

1 . نتائج البحث: بغية استيفاء معالجة الإشكالية المطروحة يمكن عرض النتائج التالية:

- جاء الإصلاح الجبائي كنتيجة حتمية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، وقد تمثلت أهم أهدافه في تبسيط النظام الجبائي، وإحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية
- يرجع الفضل في تحسن الإيرادات الجبائية في أغلب فترات الدراسة إلى الارتفاع في أسعار المحروقات، الذي ساهم في زيادة إيرادات الجبائية البترولية.
- تفوقت إيرادات الجبائية العادية على الجبائية البترولية منذ سنة 2012، وذلك راجع بدرجة كبيرة إلى الاصلاحات المتخذة في تحصيل الإيرادات الجبائية، وكذا تذبذب إيرادات الجبائية البترولية.
- رافقت فترة الاصلاحات الجبائية زيادة متنامية في النفقات العامة بشقيها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) مستفيدة بذلك من ارتفاع إيرادات الجبائية البترولية.

- بالامكان تغطية النفقات العامة من الجباية العادية في حال مواصلة اصلاح الجباية العادية.
- يعتبر العجز المسجل في رصيد الموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة إلى زيادة النفقات العامة، وعدم قدرة الإيرادات الجبائية على تمويل النفقات العامة نتيجة تراجع الكبير في إيرادات الجباية التبرولية منذ سنة 2014.
- 2. الإقتراحات: بناء على النتائج المتوصل اليها من البحثية يمكن تقديم مقترحات وهي كالتالي:
- على الدولة بذل جهود من أجل الارتقاء بحصيلة الجباية العادية من أجل إتاحة الفرصة للوفاء بالتزاماتها، ولما لا تغطية النفقات العامة بالإيرادات الجبائية وبنسبة أكبر بحصيلة الجباية العادية.
- تبني إصلاحات هيكلية جريئة وضرورية على الاقتصاد تركز أساسا على السعي لخلق قطاعات بديلة للمحروقات التي أصبحت مهددة بالنفاد ومرهونة بتقلبات أسعارها بين كل فترة وأخرى.
- لابد من بذل المزيد من المجهودات لتعزيز الإدارة الجبائية، وهذا لتأمين الامتثال للضريبة خصوصا من جانب القطاع الخاص.
- محاربة ظاهرة التهرب الضريبي والتي تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، ومن ثم لابد من تجنيد موارد مالية هامة حتى تكون الجباية العادية فعالة.

V- المراجع

1. بشير يلس شاوش. (2013). المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائري.
2. بنك الجزائر. (2011). التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: وزارة المالية.
3. بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: وزارة المالية.
4. سميرة بوعكاز. (2015). مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي. مذكرة ماجستير في علوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
5. عبد الحميد صرامة، و عبد الحميد فجاتي. (سبتمبر، 2017). أثر الإيرادات الجبائية على الانفاق العام في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980 - 2016. مجلة العلوم الانسانية، 301-331.
6. عبد الحميد عفيف. (2014). فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة. مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير. سطيف: جامعة فرحات عباس.
7. عبد الهادي مختار. (2016). الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر. جامعة بوبكر بلقايد. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تلمسان.
8. عمار ميلودي. (2014). أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1962 - 2010. مذكرة ماجستير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
9. مريم قاسمي. (2014). إصلاح هياكل الإدارة الجبائية. مذكرة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر 1.

10. مسعود درواسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة. قسنطينة: جامعة منتوري.
11. منصور بن أعمارة. (2010). الضرائب على الدخل الإجمالي. الجزائر: دار هومة.
12. ناصر مراد. (2009). تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 02، 183-198.
13. نور الدين قدوري. (2010). الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر 1993-2008. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
14. وزارة المالية. (2016). مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018 و 2019. الجزائر.
15. قوانين المالية للجزائر لسنوات 1992، 1994، 1999، 2006، 2008، 2009، 2015، 2016، 2017.
16. المرسوم التشريعي رقم 04/92 المؤرخ في 11/10/1992، المتضمن قانون المالية التكميلي 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 11/10/1992.
17. المرسوم التشريعي رقم 18/93 المؤرخ في 29/12/1993، المتضمن قانون المالية 1994، المادة 09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 88، الصادرة بتاريخ 30/12/1993.
18. - القانون 12/98 المؤرخ في 31/12/1998، المتضمن قانون المالية 1999، المادة 10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 98، الصادرة بتاريخ 31/12/1998.
19. القانون رقم 11/02 المؤرخ في 24/12/2002، المتضمن قانون المالية 2003، المادة 14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 25/12/2002.
20. القانون رقم 12/07 المؤرخ في 30/12/2007، المتضمن قانون المالية 2008، المادة 5، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31/12/2007.

VI- الملاحق

الملحق رقم 01

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الإيرادات لجبائية
1993	313,949	476,627	-162,678	291,417	185,21	121,469	179,218	300,687
1994	477,181	566,322	-89,211	330,403	235,926	176,174	222,176	398,350
1995	611,731	759,617	-147,886	473,694	285,923	241,992	336,148	578,140
1996	825,157	724,609	-100,548	550,596	174,013	290,603	495,997	786,600
1997	926,668	845,196	81,472	643,555	201,641	314,013	564,765	878,778
1998	774,511	875,739	-101,228	663,855	211,884	329,828	378,556	708,384
1999	950,496	961,628	-11,19	774,695	186,987	314,767	560,121	874,888
2000	1578,16	1178,122	400,04	856,193	321,929	349,502	720	1069,502
2001	1505,5	1321	184,5	963,6	357,4	398,238	840,6	1238,838
2002	1603,3	1550,6	52,7	1097,7	452,9	482,896	916,4	1399,296
2003	1974,4	1690,2	284,2	1122,8	567,4	524,925	836,06	1360,985
2004	2229,7	1891,8	337,9	1251,1	640,7	580,41	862,2	1442,611
2005	3082,5	2052	1030,5	1245,1	806,9	640,47	899	1539,472
2006	3639,3	2453	1186,3	1437,9	1015,1	720,88	916	1636,884
2007	3687,8	3108,6	579,2	1673,9	1434,7	766,75	973	1739,75

2680,689	1715,4	965,29	1973,3	2217,8	999,4	4191,1	5190,1	2008
3073,612	1927	1146,61	1946,3	2300	-570,3	4246,3	3676	2009
2799,644	1501,7	1297,94	1807,9	2659	-74	4466,9	4392,9	2010
3056,5	1529,4	1527,1	1974,4	3879,2	-63,5	5853,6	5790,1	2011
3503,34	1519,04	1984,3	2275,6	4782,6	-718,9	7058,2	6339,3	2012
3646,919	1615,9	2031,02	1892,6	4131,5	-66,5	6024,1	5957,6	2013
3669,196	1577,74	2091,45	2501,4	4494,4	-1257,3	6995,8	5738,4	2014
4077,64	1722,94	2354,7	3039,3	4617	-2553,2	7656,3	5103,1	2015
4164,8	1682,6	2482,2	2711,9	4585,6	-2187,4	7297,5	5110,1	2016
4757	2127	2663,1	2605,4	4677,2	-1256,5	7389,3	6132,8	2017

المصدر:

- تقارير بنك الجزائر للسنوات من 1994 إلى سنة 2017. متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz
- وزارة المالية: مذكرة عرض قوانين المالية لسنوات 1993 إلى 2018، الجزائر. متاح على الموقع www.dgpp.mf.dz
- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات. متاح على الموقع www.ons.dz